University Of Human Development
8th International Scientific Conference
Reform and Political Change
14-15 july 2021

التدخلات الدولية في الدول غير الديمقراطية ما بين التغيير الديمقراطي و تحقيق المصالح
(العراق كدراسة حالة بعد 2003)

عمران عمر علي

جامعة دهوك، كلية العلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

الملخص

يتناول هذا البحث تحليلا نقديا للجهود الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، في تحويل الدول الاستبدادية وغير الديمقراطية إلى دول ديمقراطية، وبيان إلى أي مدى تسعى الولايات المتحدة الى تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي في الدول غير الديمقراطية، وخاصة العراق، وهل هدفهم الرئيسي هو تحقيق الاستقرارومصالحهم الحيوية ام التغيير الديمقراطي والاصلاح. يناقش البحث بأنه على الرغم من أن نشر الديمقراطية وحقوق الانسان في الشرق الاوسط أصبحت، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، احدى الاهداف الرئيسية للولايات المتحدة، ولكن، من حيث الواقع، الولايات المتحدة غير مستعدة للتضحية بمصالحها الحيوية في المنطقة على حساب نشر القيم الديمقراطية، وكذلك تقليل علاقاتها الامنية والاقتصادية المتينة مع حلفائها غير الديمقراطيين أو حتى ممارسة الضغط المطلوب عليهم. وهذا يشكك في مدى مصداقية وجدية الولايات المتحدة في تحقيق هدفها في نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط بشكل عام، والعراق بشكل خاص.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية الأمريكية؛ التحول الديمقراطي؛ الاصلاح السياسي؛ الاستقرار السياسي؛ المصالح

Abstract

This research seeks to critically analyze the international efforts, particularly the United States of America, in transforming authoritarian and non-democratic states into democratic ones, and clarify to what extent the US seeks to achieve real democratic change in non-democratic countries, especially Iraq, and whether their main goal is to achieve stability and their vital interests or democratic change and reform. It argues that although spreading democracy and human rights in the Middle East has become, especially after the end of the Cold War, one of the main goals of the US, but, in reality, the US is not ready to sacrifice its vital interests in the region at the expense of spreading democratic values, as well as reducing its strong security and economic relations with its non-democratic allies, or even applying the required pressure on them. Consequently, this increases doubts about the credibility and seriousness of the US in achieving its goal of spreading democracy in the Middle East in general, and Iraq in particular.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

المقدمة

يريد كل الناس، ومن ضمنهم الناس في الشرق الأوسط والدول غير الديمقراطية الحريات الفردية والسياسية والرفاهية، وفي العقود الثلاثة الاخيرة، وخصوصا بعد عواقب الهجمات الارهابية على أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتدخلات العسكرية في كل افغانسان والعراق وما تلتها من ثورات الربيع العربي، بدأت حكومات الدول غير الديمقراطية نفسها تعترف بالحاجة الى الاصلاح السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، يبدو لا الثورات العربية ولا الجهود الرامية الى الاصلاح والتحول الديمقراطي، الداخلية والخارجية، نجحت في مساعيها وتحقيق أهدافها، ويبدو أن المنطقة تنفر يوما بعد يوم أكثر من الديمقراطية. بدلا من ذلك، أصبحت الاوضاع غير مستقرة أكثر في المنطقة، من حيث انعدام النظام والاستقرار وزيادة الارهاب والجماعات المسلحة والسلاح المنفلت، وكذلك من حيث قدرة الدولة على فرض النظام والامن.

هنا، يتبادر إلى الذهن بعض الأسئلة الضرورية: إلى أي مدى هذه المجتمعات غير الديمقراطية والأنظمة العربية مستعدة ومهيئة للانتقال الديمقراطي؟ حيث لحد الان لم تقم هذه الانظمة بأي شئ في هذا المجال غير الاعتراف ببعض الحقوق، مثل بعض حقوق المرأة، وكذلك إجراء الانتخابات الشكلية لإرضاء منتقديها في الداخل وفي الخارج. ومن جهة ثانية، إلى أي مدى الدول الديمقراطية، وخاصة الولايات المتحدة والدول الاوروبية، جادة في أهدافها ومساعيها لتحقيق التحول الديمقراطي في هذه الدول؟ حيث يبدو أنها تفضل تحقيق النظام والاستقرار على حساب الديمقراطية والاصلاح السياسي والاقتصادي، وذلك لأن النظام والاستقرار قد تحقق أهدافهم وتضمن مصالحهم أكثر.

من هذا المنطلق، يحاول هذا البحث تقديم تحليل نقدي للجهود الدولية، كعامل خارجي، في تحويل الدول غير الديمقراطية والانظمة الشمولية الى الدول الديمقراطية وتحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي. وبالاخص، يركز البحث على جهود الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال، وخاصة بعد أن أصبحت التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط كأحد الأهداف المركزية للسياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 خلال إدارة الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش الابن. ويركز البحث بشكل خاص على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق كدراسة حالة، مع الإشارة الى نماذج اخرى. إذن، يهدف هذا البحث الى بيان اثر العامل الدولي، هنا الولايات المتحدة الأمريكية، في تغيير الانظمة غير الديمقراطية.

وتكمن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في أنه بالرغم من أن الدول الديمقراطية، مثل أمريكا والدول الاوروبية، من حيث الخطابات والاهداف الرسمية، يسعون الى نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كاحدى الاهداف الرئيسية لهم. ولكن، من حيث الواقع، هذه الدول لها علاقات امنية واقتصادية وسياسية متينة مع الكثير من الدول غير الديمقراطية او الدكتاتورية دون ممارسة الضغط المطلوب عليهم. والسبب الرئيسي لذلك هو الاحتفاظ بالمصالح الحيوية والاستراتيجية لهذه الدول، وهذه المصالح من الصعب تحقيقها والاحتفاظ بها دون وجود نظام مستقر موال او متوافق مع اهداف هذه الدول. لذلك، فالهدف الرئيسي لهذه الدول، قد لا تكون تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي، بل تحقيق الاستقرار والنظام في هذه الدول. من جهة ثانية، من الصعب جدا تحقيق التغيير الديمقراطي عن طريق التدخلات العسكرية، حيث القوات العسكرية قادرة على التخريب والتدمير وليس البناء والتغيير والاصلاح، وخاصة في دول لا تمتلك ادنى مستويات الديمقراطية او ليس لها اي تاريخ في مجال الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الانسان.

بناءا على ذلك، التساؤل الرئيسي للبحث هو: الى اي مدى تسعى الدول الديمقراطية الى تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي في الدول غير الديمقراطية؟ وهل هدفهم الرئيسي هو تحقيق الاستقرار ام التغيير الديمقراطي والاصلاح؟

وبعد هذه المقدمة، يتناول البحث هذه الاشكالية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الاول الاطار النظري للديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي المبحث الثاني، يتناول البحث العوائق الرئيسية لانتشار الديمقراطية في الدول غير الديمقراطية في الشرق الاوسط، خاصة صعوبة التوازن بين مصالح وقيم الدول الديمقراطية. ويتناول المبحث الثالث والاخير التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي في العراق بعد الاحتلال الامريكي-البريطاني عام 2003.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

المبحث الأول

الديمقراطية والاصلاح السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار المفاهيمي

بعد انتهاء الحرب الباردة، تصاعد الترويج للانتشار الدولي للديمقراطية باعتبارها النموذج الامثل للحكم ونهاية التاريخ والانسان الاخير (Fukuyama, 1992). وأصبح هذا الترويج على وشك أن يحل محل الاحتواء، في فترة الحرب الباردة، باعتباره المبدأ التوجيهي الأساسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وبرز التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط كهدف مركزي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال إدارة بوش. هذه السياسة الجديدة هي تغيير حاد لعدة عقود من الدعم الثابت للعديد من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، مثل تلك الموجودة في مصر والمملكة العربية السعودية والعراق سابقا.

هناك الكثير من التعاريف للديمقراطية، بحيث من الصعب الاتفاق على مفهوم واحد او عناصر معينة للديمقراطية. ولكن يمكن القول، سواء في إطارها الكلاسيكي اليوناني أو في إطارها الحديث، أن الحكومات الديمقراطية هي الحكومات التي يرتبط فيها الشعب والحكومة، أي يتمتع الناس بالحكم الذاتي. وتكشف أصول كلمة الديمقراطية عن هذا الارتباط: الديمقراطية هي مزيج من الكلمات اليونانية القديمة demos (الشعب) و kratein (للحكم)، حيث يتم الجمع بين الشعب وعملية الحكم من خلال الانتخابات التي يكون فيها للشعب الحرية في اختيار المسؤولين الحكوميين ورفضهم، والوصول المستمر إلى الحكومة من قبل الناس بين الانتخابات، وسن القوانين وصنع السياسات التي تعكس مصالح الذات (Grigsby, 2009, p. 165). لذلك، في أي ديمقراطية، يجب أن يكون الشعب والحكومة مرتبطان من حيث المدخلات (الشعب تشكل الحكومة وتؤثر عليها) والمخرجات (القوانين والسياسات الصادرة عن الحكومة والتي تؤثر على حياة الناس تعكس مصلحة الجمهور).

وهناك تعاريف ومفاهيم اخرى معاصرة كثيرة للديمقراطية، ولكن بشكل عام تحتوي معظمها على عدة عناصر مشتركة. منها، وجود آليات مؤسسية وانتخابات تسمح للناس باختيار قادتهم ووجود التنافس بين الاطراف المختلفة للوصول الى الحكم (Lynn-Jones, 1998). وكذلك قدرة الناس، من خلال الوسائل والمؤسسات المتاحة، لمحاسبة الحكام على أفعالهم في المجال العام (Ray, 1995). وهناك من يؤكد على بعد الحريات المدنية الواسعة، مثل حرية التعبير وحرية الصحافة، حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، والمساواة أمام القانون مع إمكانية الوصول الفعلي في الممارسة الى سبل الانتصاف القضائية وغيرها (Diamond, 1995; Huntington, 1991)

بينما يمكن تعريف الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات السياسية التي تنطوي على المشاركة والمنافسة، الليبرالية هي فلسفة سياسية تقوم على مبدأ الحرية الفردية. إن أهداف الليبرالية هي الحياة والملكية، ووسيلتها هي الحرية والتسامح، حق الملكية الخاصة، والحق في تكافؤ الفرص في الرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، والحق في المشاركة والتمثيل السياسيين. معظم الديمقراطيات ديمقراطيات ليبرالية إلى حد ما، حيث تجمع الدول الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة بين الديمقراطية الإجرائية وضمانات الحريات المدنية. من المرجح أن تصبح أي دولة تتبنى المبادئ الليبرالية دولة ديمقراطية، لأن المشاركة السياسية والمنافسة والمساءلة ربما تكون أفضل الضمانات للحفاظ على الحريات الفردية. وهكذا فإن المصطلحين "ليبرالي" و "ديمقراطية" غالبا ما يسيران جنبا إلى جنب (Doyle, 1986). ومع ذلك، من الممكن أن تكون الدولة ديمقراطية غير ليبرالية. على سبيل المثال، قد تختار الدول ذات الأيديولوجيات العنصرية أو القومية الرسمية قادتها في الانتخابات ولكنها تحرم أعضاء مجموعات الأقليات المعينة من الحرية. صربيا وإيران وروسيا ديمقراطيات غير ليبرالية معاصرة.

يفترض معظم الأمريكيين أن الديمقراطية شيء جيد وأن نشر الديمقراطية سيكون مفيدا، خاصة سيؤدي انتشار الديمقراطية إلى تحسين حياة مواطني الديمقراطيات الجديدة، والمساهمة في السلام الدولي، وتعزيز المصالح الوطنية للولايات المتحدة بشكل مباشر (Lynn-Jones, 1998). وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لطالما كانت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مكونين محوريين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. لا يقتصر دعم الديمقراطية على تعزيز القيم الأمريكية الأساسية مثل الحرية الدينية وحقوق العمال فحسب، بل يساعد أيضا في إنشاء ساحة عالمية أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا يمكن للولايات المتحدة من خلالها تعزيز مصالحها الوطنية. وبما أن الديمقراطية هي المصلحة الوطنية الوحيدة التي تساعد على تأمين الآخرين، فمن المرجح أن تحافظ الدول التي تحكمها الديمقراطية على السلام، وردع العدوان، وتوسيع الأسواق المفتوحة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وحماية المواطنين الأمريكيين، ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة، ودعم حقوق الإنسان والعمال، وتجنب الأزمات الإنسانية وتدفقات اللاجئين، وتحسين البيئة العالمية، وحماية صحة الإنسان. (U.S. Department of State, 2001). لذلك، من المفترض أن تحاول السياسات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية زيادة عدد الأنظمة التي تحترم الحريات الفردية التي تكمن في قلب الليبرالية وتنتخب قادتها. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تحاول حشد الدعم للمبادئ الليبرالية - التي تم تكريس الكثير منها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان - وكذلك تشجيع الدول على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

كان ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد التسعينيات من القرن العشرين مدفوعا بمزيج من الاعتبارات المثالية والبراغماتية. فمن ناحية، كانت المبادئ الليبرالية الدولية لإدارات كلينتون التي ركزت على القيم العالمية على الخصوصيات الثقافية والاعتبارات الواقعية لتعظيم السلطة والمصلحة الوطنية. ومن ناحية أخرى كان المنطق البراغماتي (وإن لم يكن واقعيا) المشتق من "نظرية السلام الديمقراطي"، حيث أصبحت نظرية السلام الديمقراطي، التي أكدت أن الديمقراطيات لا تخوض حربا مع بعضها البعض، مصدرا للقبول في وزارة الخارجية ومراكز القوة الأخرى في واشنطن (Dalacoura, 2010, p. 60) .

بعبارة اخرى، سيكون العالم الأكثر ديمقراطية عالما أكثر أمانا وعقلانية وازدهارا بالنسبة للولايات المتحدة. وتجربة هذا القرن تحمل دروسا مهمة في هذا المجال. لا تخوض الدول الديمقراطية حربا مع بعضها البعض أو ترعى الإرهاب ضد الديمقراطيات الأخرى. إنهم لا يصنعون أسلحة دمار شامل ليهددوا بعضهم البعض. الدول الديمقراطية شركاء تجاريون أكثر موثوقية وانفتاحا واستدامة، وتوفر مناخات أكثر استقرارا للاستثمار. لأن الديمقراطيات يجب أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها، ولأنها تحترم الحريات المدنية وحقوق الملكية وسيادة القانون داخل حدودها، فإن الديمقراطيات هي الأساس الوحيد الذي يمكن بناء عليه نظام عالمي جديد للأمن والازدهار (Diamond, 1992, p. 30)

من هذا المنطلق، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز الديمقراطية كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للعالم بأسره؛ مساعدة الديمقراطيات المشكلة حديثا في تنفيذ المبادئ الديمقراطية؛ مساعدة دعاة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم على إقامة ديمقراطيات نابضة بالحياة في بلدانهم؛ وشجب، والضغط على، الأنظمة التي تحرم مواطنيها من حق اختيار قادتهم في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة (U.S. Department of State, 2001).

ولتحقيق هذه الاهداف، يلتزم مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابعة لوزارة الخارجية الامريكية بدعم وتعزيز برامج الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. بصفتها المدافع الأساسي عن الديمقراطية في البلاد، فإن هذا المكتب مسؤول عن الإشراف على صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي تأسس في عام 1998 لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. يستخدم مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان موارد من صندوق تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تلك المخصصة لصناديق الديمقراطية الإقليمية، لدعم برامج الدمقرطة مثل مراقبة الانتخابات والتطوير البرلماني (U.S. Department of State, 2001).

وفي الإطار النظري لليبرالية، سواء في الداخل او الليبرالية الدولية، دائما يقال إن تعزيز الحرية والديمقراطية سينتج السلام. بشكل عام، إن الدول الليبرالية التي تأسست على حقوق فردية مثل المساواة أمام القانون ، وحرية التعبير والحريات المدنية الأخرى، والملكية الخاصة، والتمثيل المنتخب، من المفترض أن تكون ضد الحرب (Doyle, 1986, p. 1151). على الرغم من ذلك، نجد أن الدول الليبرالية تلجأ الى الحرب، واحيانا الغزو والاحتلال لتحقيق اهدافها كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية، تحت ذريعة نشر الحرية والديمقراطية. لذلك، الدول الليبراية مختلفة عن بعضها البعض فيما يتعلق بالخارج، ولكن فيما يتعلق بالداخل فانهم مسالمون بالفعل.

فالفلسفة الليبرالية، منذ جون لوك وايمانويل كانت، قائمة على المباديء والافتراضات الرئيسية التي تتضمن الاعتقاد بعقلانية الأفراد، والإيمان بإمكانية التطور في الحياة الاجتماعية، والقناعة بأن الناس، على الرغم من الدوافع تجاه المصالح الشخصية، يستطيعون التعاون لخلق مجتمع أكثر سلما وانسجاما (Jahn, 2013: 44). ليبرالية كانت، القائمة على هذه المباديء، تؤكد حقيقة مفادها امكانية التغلب على الحروب والصراعات أو تقليلها عن طريق إحداث تغييرات في هيكلية الحكم على المستوى الداخلي والدولي (Russett, 2010: 96).

في نظريته "السلام الدائم"، يجادل كانت أن المواطنين يهتمون بشكل كبير بالسلام لأنهم يدفعون ثمن الحرب، أي الضرائب وتعطل التجارة والدمار المادي والحياة. لذلك، فإن الديمقراطيات التي تمثل مصالح الناس، والتي تأتي إلى الحكم عن طريق موافقة الناس، تميل إلى أن تكون أكثر سلمية من الدول التي لا يطلب فيها الحكام موافقة مواطنيهم في إتخاذ القرارات الحاسمة كالذهاب إلى الحرب (Kant, 1957: 12). إن القيم ومعايير حل النزاع بشكل سلمي في الشؤون الداخلية يتم تسليطها على الشؤون الخارجية، أو أن القيود على صنع القرار في الحكومات الديمقراطية توفر الوقت لأشكال بديلة لتسوية النزاعات بشكل سلمي، وفي كلتا الحالتين ترتبط المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بالسلام (Russett, 1996).

ومع مرور الوقت، فأن الدول الديمقراطية الليبرالية تبني الثقة فيما بينها على أساس الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي يوفر الحوافز المادية للسلوك السلمي، والمؤسسات والقيم السياسية المماثلة وتاريخ غير عنفي لحل النزاعات (Doyle, 1996: 26). ووفقا لرسالة السلام الديمقراطي والسلام الدائم، فان هذا التطور هو الذي يقود إلى إقامة سلام أممي بين الدول الديمقراطية (Kant, 1957: 20). وبالتالي، فإن الطبيعة السلمية للمجتمع الليبرالي المحلي تؤدي إلى علاقات دولية سلمية بين هذه المجتمعات. ومع ذلك، توحي هذه الفكرة بأنه وعلى العكس من الدول الديمقراطية، فان الدول غير البرلمانية أو الديمقراطية تميل إلى أن تكون أكثر عدوانية. وبما أن مصالح المواطنين في تلك الدول ليست ممثلة في الحكومة، وبما أن الحكومات غير الليبرالية نفسها يمكنها الاستفادة من

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

الحرب عن طريق استخدامها للإلهاء عن المشاكل الداخلية، فإن الدول الليبرالية لايمكن أن تثق بالدول غير الليبرالية. ومن أجل تحقيق السلام، فإن الدول غير الليبرالية تصبح أهدافا للسياسات الليبرالية التي تهدف إلى تصدير القيم الليبرالية الديمقراطية (Doyle, 1996: 31).

يشير جوهر هذه النظرية إلى أن تهدئة السياسة الدولية وبالتالي بناء السلام أمر ممكن. وهذا يتطلب انتشار الليبرالية الديمقراطية في دول غير ليبرالية. وحالما تصبح الدول غير الليبرالية ليبرالية، حينئذٍ يمكن أن يدخل الاتحاد الفيدرالي السلمي بين الدول الليبرالية وبالتالي توسيع نطاق عامل السلام في العالم (Kant, 1957: 28). وهكذا، يكمن هدف السياسة الخارجية للدول الليبرالية في الترويج المنهجي للمبادئ الليبرالية في الخارج عن طريق التغيير الثقافي والاقتصادي والسياسي لدساتير الدول غير الليبرالية. ويتطلب هذا الترويج المنهجي لمبادئ الليبرالية تمييزا واضحا بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية، حيث يجب ألا يكون للدول الليبرالية أعداء ليبراليون ويجب ألا تكون هناك تحالفات غير مشروطة للدول الليبرالية مع الدول غير الليبرالية (Doyle, 1996: 50).

الاتحاد السلمي ل كانت هو بشكل أكثر دقة كونفدرالية سلمية أكثر مما هي حكومة عالمية، حيث يتمتع أعضاؤها بالسيادة ويرتبط بعضهم ببعض عن طريق مؤسسات فيدرالية مثل الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، أو عن طريق التحالفات الأمنية الجماعية. في الجوهر، يرى كانت الحكومة الديمقراطية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والقانون الدولي والمنظمات الدولية وسائل للتغلب على معضلة الأمن في النظام الدولي. يجادل كانت أنه هناك ثلاثة عوامل رئيسية لاتحاده الفيدرالي السلمي والتي تقوي هذا الاتحاد، مع مرور الزمن، نحو مزيد من السلام في العالم: رغبة الأفراد ليكونو احرارا ومرفهين، وهكذا الديمقراطية والتجارة سوف تزدهر، والتي بدورها تؤدي بشكل طبيعي إلى تطور القانون الدولي والمنظمات الدولية لتسهيل هذه العمليات والتعاون بين الفاعلين (Russett, 2010: 96-97).

من هذا المنطلق، يفترض ويدعو الكثير من الليبراليين، قديما وحديثا، من المنظرين والسياسيين بأنه يجب على الولايات المتحدة ان يتبع سياسة خارجية مبنية على القيم الديمقراطية، بمعنى نشر القيم الديمقراطية كهدف أساسي. وذلك لأن هذه التوجه ستعمل على تعزيز المصالح الاقتصادية والأمنية طويلة المدى للولايات المتحدة في الخارج وإنشاء عالم أكثر أمانا وازدهارا. فمقارنة بالأنظمة الاستبدادية فإن الدول الديمقراطية أقل عرضة لخوض حرب ضد بعضها البعض، وأقل عرضة للتحالف ضد الولايات المتحدة، وأقل عرضة لرعاية الإرهاب، وأقل عرضة للمجاعة أو إنتاج لاجئين، وأكثر عرضة لتبني اقتصادات السوق وتشكيل شراكات اقتصادية مع الديمقراطيات الأخرى (Lynn-Jones, 1998). لذلك، نظرا لأن الديمقراطيات الليبرالية تميل إلى مشاركة القيم المتجذرة في سيادة القانون والمنافسة العادلة والشفافية، فهم شركاء طبيعيون في الترويج لبيئة دولية مستقرة ومزدهرة ومفتوحة وسلمية. لذلك، من المفترض على الولايات المتحدة ترسيخ هذه البيئة من خلال سياستها الخارجية. وهناك حجتان أو تفسيران رئيسيان للقول أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها الآخر (Russett, 2010: 102-103):

الحجة الاولى تتعلق بالقيم، حيث تعمل الدول الديمقراطية داخليا على مبدأ وجوب حل النزاعات بشكل سلمي عن طريق المفاوضات والحوار والمساومات، دون اللجوء إلى استخدام التهديد أو العنف المنظم. لذلك، فالقيادات الديمقراطية تعتبر الديمقراطيات الأخرى على أنها تنظم وتعمل تحت نفس المبدأ وبالتالي فإن المفاوضات والمساومات هي الأكثر توقعا بين هذه الدول في حالة النزاع، وأن العنف واستخدام التهديد يكون مستبعدا لحل النزاعات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول الدكتاتورية تعمل تحت مبدأ هوبز، حيث تستخدم التهديد، بل تستخدم القوة إن تطلب الأمر. لذلك، فإن الدول الديمقرطية في تعاملها مع الدول الدكتاتورية لا تخضع لقيود الديمقراطية.

أما الحجة الاخرى فتتعلق بالمؤسسات، فحيثما تذهب القيادات الديمقراطية إلى الحرب فانها تتحمل المسؤولية وتتم محاسبتها على الخسائر والفوائد من الحرب خلال المؤسسات الديمقراطية. القيادات الديمقراطية التي تبدأ الحرب تخاف من خسارتها لمناصبها القيادية، خاصة إذا خسرت الحرب أو طال أمد الحرب وبالتالي تكون خسائرها وعواقبها على عامة الناس. آخذا بنظر الاعتبار هذه العواقب، ستقاوم القيادات الديمقراطية خوض الحروب، خاصة إذا زادت توقعات الخسارة أو التكلفة. وعلى النقيض من ذلك، فالقيادات الدكتاتورية أكثر قابلية على قمع الاعتراضات الداخلية وأن تبقى في السلطة بالرغم من احتمالات الخسارة أو التكلفة العالية. وعن طريق القمع، تستطيع القيادات الدكتاتورية فرض تكاليف عالية على الناس وقمع المعارضين وبالتالي أن تقرر الحرب على أي دولة، سواء ديمقراطية أو دكتاتورية، دون تردد أو خوف.

صحيح أن عملية الدمقرطة يمكن أن تكون طويلة وغير متساوية ويمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى زعزعة الاستقرار والسلوك العدواني للدولة. ومع ذلك، فإن الديمقراطيات الناضجة والراسخة هي أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا، والديمقراطيات الأكثر اكتمالا تعني المزيد من الفوائد الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة (Magsamen et al., 2018, p. 10). بالاضافة الى ذلك، سيساعد هذا النوع من السياسة الخارجية في تأمين ميزة أمريكية في منافسة القوى العظمى من خلال تقديم بديل مقنع وتقوية الحصن الديمقراطي العالمي. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، تعد الحلفاء والشركاء

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

الديمقراطيين إحدى أعظم الأصول الإستراتيجية لأمريكا. إن قوة تلك الشبكة الديمقراطية، تقف في تناقض صارخ مع ما يمكن أن تقدمه الأنظمة غير الليبرالية والاستبدادية.

المبحث الثاني

عوائق انتشار الديمقراطية في الدول غير الديمقراطية في الشرق الاوسط

بالرغم مما ذكرناه سالفا من فائدة نشر قيم الديمقراطية الليبرالية للولايات المتحدة والدول الديمقراطية، فقد جادل البعض بأن إجراء انتخابات ديمقراطية في العديد من البلدان قد يعيق فعليا الجهود المبذولة للحفاظ على السلام العرقي والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية (Kaplan, 1997)، و ذلك لأن الانتخابات في البلدان التي ليس لديها قيم ليبرالية وليس لها تاريخ ديمقراطي وعقلية ديمقراطية قد تخلق ديمقراطيات غير ليبرالية، والتي تشكل تهديدات خطيرة للحرية (Zakaria, 1997).

بين عامي 1970 و 2010، شهد العالم انتشارا كبيرا للحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم، وتضاعف عدد الدول الديمقراطية ثلاث مرات تقريبا، امتدادا من أمريكا الجنوبية إلى غرب إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والكتلة السوفيتية السابقة. جلبت هذه الموجة الديمقراطية مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية لمئات الملايين من الناس وتزامنت مع انخفاض تاريخي في وقوع الحروب بين الدول (Magsamen et al., 2018). هذا الانتشارعزز الافتراض السائد بأن عالما أكثر ديمقراطية سيبقى، وأن الدول الديمقراطية ستزدهر وستتحول المزيد من الدول الاستبدادية إلى الديمقراطية. لكن هذا التفاؤل بشأن الديمقراطية قد تضاءل لعدة أسباب. بداية، عانت الدول الديمقراطية من نكسات، حيث شهدت البعض منها تدهورا في سيادة القانون والقدرة التنافسية الانتخابية، مثل بولندا وتركيا وفنزويلا. وفي بلدان أخرى، مثل تايلاند ومصر، تمت الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا بالقوة. في غضون ذلك، تعثر الوعد الديمقراطي للربيع العربي في جميع أنحاء الشرق الأوسط في مواجهة القمع العنيف. خلال هذه الفترة نفسها، انتعشت الحركات الشعبوية غير الليبرالية والانعزالية في العديد من الديمقراطيات الراسخة في اوروبا. حيث يعتبر صعود الشعبوية، ذات الميول اليمينية في الغالب، أهم تطور سياسي أوروبي في القرن الحادي والعشرين. لقد تآكلت في دعم أحزاب يمين الوسط التقليدية بينما وجهت ضربة قاضية إلى يسار الوسط. إن الأنظمة الحزبية في جميع أنحاء أوروبا مجزأة، وتحول معظمها نحو اليمين. وقد فتح صعود الشعبوية الباب أمام زيادة النفوذ الروسي في جميع أنحاء أوروبا (Galston, 2018).

وكذلك تضاءلت الثقة بين الشعب والحكومات الديمقراطية، حتى في الدول ذات التقاليد العريقة في الحكم التمثيلي. في العقدين الماضيين، كافحت الديمقراطيات لتحقيق نتائج اقتصادية لشعوبها. حتى الديمقراطيات التي شهدت نموا سريعا شهدت في كثير من الأحيان أنه يفيد بشكل غير متناسب النخب الصغيرة أو مناطق معينة، بينما تسبب في اضطراب كبير في أماكن أخرى من المجتمع. أدى فجوة عدم المساواة إلى خلق أرضية خصبة لانعدام الثقة والانقسام بين طبقات المجتمع التي استغلتها الأحزاب الشعبوية غير الليبرالية. تعتمد هذه الجماعات على رسائل عنصرية وكراهية للأجانب ولكنها أيضا استياء من الركود الاقتصادي واستيلاء النخبة على المؤسسات التي يُفترض أنها ديمقراطية. ولم تكن الولايات المتحدة وبعض الديمقراطيات الراسخة في اوروبا محصنة ضد هذا التراجع الديمقراطي (Inglehart and Norris, 2016).

على سبيل المثال، كما قام الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب، في فترته الرئاسية، بشكل منهجي بتشويه سمعة القيم والمعايير الديمقراطية في الداخل من خلال الهجمات غير المسبوقة على الصحافة والقضاء المستقل وإنفاذ القانون، فضلا عن عمليات التطهير السياسي لموظفي الخدمة المدنية. بينما أظهرت المؤسسات الديمقراطية الأمريكية مرونة في مواجهة تحدياته. من الواضح بالفعل أن بعض الأضرار التي يلحقها ترامب ستدوم لفترة أطول من فترة رئاسته. السؤال الحاسم اليوم هو ما إذا كانت الولايات المتحدة بعد ترامب سوف تستجمع العزم على قيادة وحماية وتوسيع ديمقراطيات العالم أو الوقوف جانبا والمعاناة من العواقب لأن الاستبداد والدول غير الديمقراطية يكسران أسس النظام العالمي الذي تقوده أمريكا (Magsamen et al., 2018, p. 2).

وبالأخص أدى تزايد الدعم للأحزاب الشعبوية إلى تعطيل سياسات العديد من المجتمعات الغربية، وأن السبب الرئيسي لظاهرة انتشار الشعبوية هو انعدام الأمن الاقتصادي بالاضافة الى اسباب اخرى مثل رد الفعل الثقافي ضد التغيرات الثقافية والديموغرافية (Inglehart and Norris, 2016).

من جانب آخر، سعت الأنظمة غير الليبرالية والاستبدادية إلى تشجيع واستغلال أزمة الثقة في الدول الديمقراطية من أجل إضعافها من الداخل، وتأكيد نجاح وتفوق نماذجها الخاصة. على سبيل المثال، كانت روسيا الأكثر صراحة وعدوانية في تحديها للديمقراطية الليبرالية. فعلى الرغم من الركود الاقتصادي الروسي وتقلص عدد السكان، أطلقت موسكو إجراءات طموحة لإعادة تأسيس وانتشار نفوذها في البلدان المجاورة، ودعمت الحركات الشعبوية اليمينية واليسارية في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، وأثارت الارتباك والخلاف بين المواطنين الديمقراطيين في دول الاتحاد الأوروبي وأعضاء الناتو. وذلك

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

باستخدام عمليات التضليل باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، والتجسس الإلكتروني الذي يهدف إلى التأثير على نتائج الانتخابات، والتمويل السري للحركات السياسية المتمردة (Magsamen et al., 2018, p. 7).

بالاضافة الى روسيا، الصين أيضا تعتبر تهديدا خارجيا كبيرا للحكم الديمقراطي، سواء على المدى القريب او البعيد. لقد كانت بكين، وعلى الارجح ستظل، شريكا أساسيا للولايات المتحدة في حل التحديات العالمية الكبرى، من تغير المناخ إلى منع الانتشار النووي. ولكن مع تعظيم الصين للقوة الاقتصادية، والى حد ما القوة العسكرية، غالبا ما تضع قدراتها الجديدة ومواردها الهائلة وراء نموذج للتنمية السياسية والاقتصادية والتعاون بين الدول الذي لا يتطلب القيم الديمقراطية الليبرالية ولا يشجعها. في الواقع، التأكيد الصيني الكامل للمصالح الوطنية الضيقة في مجالات مثل حوكمة الإنترنت، وحرية التعبير، والتجارة، وحقوق الإنسان غالبا ما يقوض القيم الديمقراطية. وسعت الصين أيضا إلى استخدام الإكراه الاقتصادي لتقويض التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقويض التماسك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Lorber, 2017).

وأقرت الولايات المتحدة بنفسها صعوبة التغيير الديمقراطي في البلدان غير الديمقراطية والقمعية، كما في بعض دول الشرق الاوسط، ومن ضمنها العراق. ولكن مع ذلك، هناك طلب متزايد على انتخابات مفتوحة ونزيهة وتنافسية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. اتخذت بعض الحكومات في هذه المناطق - استجابة للضغوط الداخلية من أجل التغيير - خطوات مبكرة نحو الإصلاحات لتطوير وتقوية المؤسسات الرئيسية وتطوير ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون. وللأسف، فشلت الحكومات الأخرى في فهم أن الديمقراطية عنصر ضروري للاستقرار والازدهار على المدى الطويل. هذه الحكومات تقاوم التغيير، مما يدل على أن تحديات كبيرة لا تزال أمام الولايات المتحدة والدول الديمقراطية. فلا يزال الإصلاح السياسي معطلا، وبعض الدول في الواقع تتراجع. وهناك المزيد من المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة والمواطنين على استعداد للتنظيم والدعوة إلى مساءلة الحكومة. لسوء الحظ، لم تكن استجابة معظم الحكومات أكثر مسؤولية وشفافية. وبدلا من ذلك، زادت بعض الحكومات من قمع مجموعات المجتمع المدني. (Kozak, 2005)

بشكل عام تميز دول ما بعد الاستعمار في الشرق الاوسط بترسيخ النظم الوراثية والدكتاتورية والاقتصادات الهشة والنفوذ الأجنبي. وغالبا امتازت هذه المجتمعات بالصراعات والحروب الأهلية والتنافس على السلطة والموارد أو الصراعات والحروب ما بين الدول. ومع ذلك، تعد بعض دول الشرق الأوسط أكثر تطورا اقتصاديا وأكثر استقرارا من الناحية السياسية والامنية، وأقل اعتمادا على الدول الغربية، ولديها طبقة سياسية وطنية تستثمر بشكل جدي في التنمية الاقتصادية لبلدانهم، مثل بعض دول الخليج كالامارات العربية المتحدة وقطر (Tar, 2010, p. 83).

بالاضافة إلى ذلك، يمتاز الهيكل السياسي والاجتماعي في الكثير من دول الشرق الاوسط بروابط قوية بالدين، خاصة الاسلام مثل السعودية وايران والعراق، وكذلك بالعقلية القبلية والعشائرية ذات التراتبية الاجتماعية الطبقية. لذلك، أثر كل من الدين والقبلية على الثقافات السياسية في الشرق الأوسط من خلال إعطاء نفوذ أكبر لنخب معينة كالنخب الثيوقراطية ورؤساء العشائر كقادة مجتمعيين ومسؤولين سياسيين في الدولة. وفي بعض الدول الملكية مثل الإمارات والبحرين والسعودية، برز حكام عائليون أسسوا أنظمة دولة سياسية متقنة قادرة على الهيمنة على الدولة ومؤسساتها المتنوعة (Ahmed, 2010). لذلك، من الصعوبة، في الكثير من الاحيان، إحداث تغيير سياسي أو إصلاح جذري نحو الديمقراطية والاصلاح السياسي في هذه البلدان. وخاصة وأن التغيير والاصلاح السياسي الحقيقي يتطلب التحرك نحو سلطة سياسية تخضع للمحاسبة والمسائلة والتغيير بالطرق السلمية وتداول السلطة بشكل سلمي، وكذلك إجراء انتخابات تنافسية حقيقية قائمة على التعددية السياسية والمنافسة النزيهة والعادلة، حيث يكون فيها لجميع الرجال والنساء الحق في التصويت والترشح للمناصب السياسية، وليس مجرد انتخابات شكلية ومحسومة. بالاضافة إلى تقوية الشعب على حساب الحكومة وليس العكس، أي بمعنى حكومة مقيدة عن طريق الدستور والبرلمان والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وكذلك المجتمع المدني المستقل.

فالمواطنون داخل الحكومات الديمقراطية الليبرالية يتمتعون بالحقوق غير القابلة للتصرف فيما يتعلق بحقوقهم وحرياتهم الفردية الاساسية، كحق التعبير عن أنفسهم دون التعرض للخوف او التهديد او خطر العقوبة في المسائل السياسية، بما في ذلك حق الانتقاد الحر للطبقة السياسية والحكومة والنظام الاجتماعي والاقتصادي وحتى الايديولوجية السائدة وحق الانضمام الى، وتكوين، الجمعيات والمنظمات المستقلة على هذا الاساس بما في ذلك الاحزاب السياسية المعارضة وجماعات المصالح (Ottaway and Carothers, 2004; Grigsby, 2009). من هذا المنطلق، يمكن القول بأن هياكل الدول غير الديمقراطية والدكتاتورية ضعيفة امام، وفي الكثير من الاحيان متناقضة مع، هياكل الديمقراطيات الليبرالية، خاصة فيما يتعلق بقوة الشعب وتقييد السلطة والثقافة الليبرالية. ولذلك، نرى من الصعوبة إيجاد إرادة ذاتية من الاعلى، السلطة، لاحداث تغيير ديمقراطي واصلاح سياسي.

بالاضافة إلى ذلك، من المهم الاشارة إلى أن استقرار النظام العالمي او الاقليمي وبالتالي استقرار وإدامة المصالح الاقتصادية والحيوية للدول المتقدمة الديمقراطية لها الاولوية على أي هدف آخر. لذلك، نرى في الكثير من الحالات الازدواجية في التعامل مع الدول والقضايا المختلفة من قبل الدول الغربية الديمقراطية، سواء فيما يتعلق بدعم ونشر الديمقراطية، او فيما يتعلق بمسائل حقوق الانسان والتدخلات الانسانية. على سبيل المثال، عندما أطاح الجيش بأول رئيس منتخب بحرية لمصر بعد احتجاجات حاشدة في عام 2013، قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن الجيش يعيد ويحفظ الديمقراطية في

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

مصر. ومثل هذا التعليق للسيد كيري حتى الآن أقوى تأييد من قبل الولايات المتحدة للتدخل العسكري والقمع ضد المواطنين وللانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا. بالاضافة إلى ذلك، رفض إدارة أوباما وصف ما حدث بالانقلاب لأن استخدام هذا الوصف سيتطلب من الولايات المتحدة تعليق حزمة مساعداتها السنوية البالغة 1.5 مليار دولار، وهي خطوة يؤكد المسؤولون الأمريكيون أنها ستزيد من زعزعة استقرار مصر (New York Times, 1 August 2013).

وأن الثورات العربية التي بدأت من 2010 في تونس، والتي ركزت على الفساد والفقر وانعدام الحرية، ضد الديكتاتوريات المدعومة من الغرب شكلت تهديدا للانظمة التي شكلتها ودعمتها الغرب على مدى عقود وبالتالي شكلت تهديدا لمصالح واستراتيجيات الدول الغربية. لذلك، منذ بداية الثورة، وخاصة منذ سقوط حسني مبارك في مصر، كانت هناك حملة مضادة لا هوادة فيها من قبل القوى الغربية وحلفائها الخليجيين لشراء أو سحق أو اختطاف الثورات العربية (The Guardian, 19 December 2011).

في استجابته للربيع العربي، كان الغرب في مأزق التوازن بين المصالح والقيم. فمن جهة، يجد الغرب نفسه متعاطفا مع أولئك الذين يطالبون بإنهاء الحكم الاستبدادي والتعسفي، والتمثيل الشعبي، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، ووضع حد للفساد، على الأقل لحفظ ماء وجهه، لأن هذا هو كل ما تصوره الديمقراطية الغربية وسعت إلى ممارستها كأفضل نموذج لتنظيم الحياة العامة. من ناحية أخرى، تشعر الدول الغربية، وعلى الأخص الولايات المتحدة، بالقلق من النتيجة المحتملة للموجة الثورية التي تهز العالم العربي، لأنها قد تتطور إلى نظام من العلاقات الإقليمية أقل توافقا مع التفضيلات الغربية (Rand, 2013). فلا يمكن دحض حقيقة دعم الولايات المتحدة واروبا على مدى عقود لانظمة استبدادية عربية مقابل سياسات صديقة للغرب. وأهم اسباب هذا الدعم الثابت هي أمن إمدادات الطاقة، والعلاقات غير المواجهة مع إسرائيل، وإبعاد الحركات السياسية ذات الجذور الإسلامية. إن الدعم الغربي لدول مثل سوريا والعراق وليبيا لم يكن لطبيعة أنظمتها، ولكن للسياسات المعادية للغرب التي انتهجتها. على سبيل المثال، عندما اندلع التمرد في ليبيا ، كان الغرب في الواقع في وضع تصالحي كامل تجاه القذافي بسبب قراره عام 2003 بالتخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل الليبي (Ahmad, 2016, p. 474).

لذلك، مثل بقية العالم، فوجئت إدارة أوباما بالربيع العربي، وكان رد فعلها الأولي تجاه الثورة المصرية يشير إلى نفس القدر. وزعمت وزيرة الخارجية كلينتون في الأيام الأولى للاحتجاجات أن "تقييمنا هو أن الحكومة المصرية مستقرة". بينما أكد نائب الرئيس بايدن، في مقابلة حصرية مع PBS: NEWSHOUR مرددا تعليقا للرئيس أوباما قبل عامين، "لن أشير إلى [مبارك] كدكتاتور"، بل إنه حليف في الكثير من القضايا ولكن الناس لهم الحق للتظاهر (Biden, 2011). ولكن بعد أسبوعين، كان الرئيس أوباما، إلى جانب معظم العالم، يشيد بالثورة المصرية ويمدح التطلعات الديمقراطية لمتظاهري ميدان التحرير باعتبارها مظهرا من مظاهر المبادئ والقيم الأمريكية القديمة. بالرغم من التصريحات العلنية من قبل كبار السياسيين الأمريكيين لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، لا يمكن تجاهل السياسة الأمريكية طويلة الأمد حيث كان الاستقرار السياسي مفضلا على الديمقراطية البرلمانية. كان الاستقرار كلمة رمزية لدعم الأنظمة الاستبدادية التي تحمي المصالح الأمريكية من القوى المعادية الناشئة من داخل المنطقة وخارجها (Hashemi, 2012, p. 32).

وفي مثال آخر، عندما استولى الجيش التايلاندي على السلطة من خلال انقلاب في عام 2014، أيضا بعد مظاهرات حاشدة متواصلة وعدم استقرار سياسي، عارضت الولايات المتحدة الامريكية هذه الخطوة على أنه لا يوجد مبرر لهذا الانقلاب العسكري، وتم تعليق المساعدة العسكرية الأمريكية. ولكن في أوكرانيا، دعم الغرب حشود الشوارع التي أطاحت بالرئيس المنتخب الموالي لروسيا وشكلت حكومة موالية للغرب. وعندما ردت موسكو، باعتبار هذه المنطقة جزء من نفوذها الاستراتيجي، وأعادت السيطرة على شبه جزيرة القرم، فرضت واشنطن وأوروبا عقوبات عليها (Thakur, 2016, p. 374).

لذلك، يمكن القول أن الدول العظمى، حتى الدول الديمقراطية الغربية مثل أمريكا والدول الاوروبية، قد تدعم التحركات الديمقراطية هنا وهناك، ولكن فقط عندما تتوافق مع مصالحها الحيوية والاستراتيجية. ولكن عندما يحدث النقيض، فإنها لا تتردد بدعم الانظمة الاستبدادية. بل إنها مستعدة لاستخدام القوة العسكرية من جانب واحد إذا لزم الامر عندما تتطلب مصالحها الاساسية ذلك، كما صرح بذلك رئيس الولايات المتحدة السابق باراك اوباما (Obama, 2014).

لذلك، يمكن القول، وكما استنتج ادوارد كار منذ قرابة قرن، بأن القيم والمعايير التي تحكم سياسات الدول، وخاصة الدول العظمى، هي نتاج ظروف ومصالح. أي أن مصالح طرف معين دائما تحدد ما يعتبره هذا الطرف مبادئ وقيم أخلاقية سواء ما يتعلق بالعدالة او بحقوق الانسان، وبالتالي، فإن هذه المباديء ليست عالمية. فعلى سبيل المثال، إن السياسيين غالبا ما يستخدمون لغة العدالة والمباديء الأخلاقية لإخفاء المصالح الخاصة لبلدانهم أو لخلق صور سلبية لأطراف آخرين لتبرير أعمال العدوان. لذلك، فإن وجود مثل هذه الحالات يؤكد أن الأفكار الأخلاقية والقيم مستمدة من السياسات الفعلية، وهذه السياسات ليست، كما يدعي الليبراليين، قائمة على بعض المعايير العالمية أو مستقلة عن مصالح الأطراف المعنية. وبعد استشهاده بأمثلة كثيرة من

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

التقلب في الإستجابة لمواقف الدول لتغير العلاقات بين القوة والمصالح، خلص كار "بأن الأخلاق هو نتاج القوة"، بمعنى أن معايير الصواب والخطأ يحددها الأقوياء في العلاقات الدولية بطرق تعزز مصالح مجموعاتهم الضيقة (Wohlforth, 2016: 45; Carr, 1939: 61).

إن القيم التي يعتبرها الليبراليون أنها جيدة للجميع، مثل السلام والعدالة الاجتماعية والرفاهية والنظام العالمي، هي في الواقع مفاهيم تعبر عن الوضع الراهن. حيث أن القوى التي تشعر بالرضا عن الوضع الراهن تعتبر الوضع القائم عادلا وبالتالي تدعم السلام وتحاول حشد الجميع حول ما يعتبرونه جيدا. لذلك، فكما أن الطبقة الحاكمة في المجتمع المحلي تنادي من أجل السلام الداخلي، الذي يضمن بالدرجة الأساس أمنها وهيمنتها، فالسلام الدولي هنا يصبح مصلحة خاصة راسخة من القوى المهيمنة (Carr, 1939: 76)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن القوى غير الراضية تعتبر نفس الوضع الراهن غير عادل وهي مستعدة للحرب من أجل تغيير الوضع الراهن. لذلك، فإن طريقة الحصول على السلام، إذا لم تكن بالإمكان فرضها ببساطة، فانها تكون بإرضاء القوى غير الراضية، حيث أولئك الذين يستفيدون أكثر من النظام الدولي الراهن يهدفون إلى الحفاظ عليه على المدى الطويل عن طريق تقديم تنازلات كافية لجعله مقبولا لدى الأطراف غير الراضية والذين يستفيدون بشكل أقل (Carr, 1939: 152).

لذلك، على الرغم من أن رغبة الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، في نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة قد تكون صادقة، إلا أن هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة لديها قائمة طويلة من الأولويات الأخرى في المنطقة: الوصول إلى النفط، والتعاون والمساعدة في مكافحة الإرهاب، وتعزيز السلام بين إسرائيل وجيرانها، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، و منع المتطرفين الإسلاميين من الاستيلاء على السلطة. يتنافس الحماس الأمريكي الجديد للديمقراطية على مكان في هذا المزيج. لا يزال محاربة المسلحين الإسلاميين والحفاظ على النفط يجبران الولايات المتحدة على التعاون مع الأنظمة السلطوية. شاهد الناس في المنطقة الولايات المتحدة تتخذ موقفا صارما ضد إيران وسوريا بينما فشلت في الضغط بشدة على المملكة العربية السعودية أو مصر أو الطغاة الودودين الآخرين. أطلقت الادارات الامريكية المختلفة والدول الاوروبية مساعي دبلوماسية وبرامج مساعدات جديدة لدعم التغيير الإيجابي والاصلاح السياسي في الدول غير الديمقراطية. لكنها تتكون من تدابير معتدلة وتدريجية مصممة لتعزيز التغيير الديمقراطي دون تحدي سلطة الحكومات الحالية.

المبحث الثالث

التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي في العراق بعد 2003

أطاح غزو الحلفاء الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003، بالدكتاتور العراقي الحاكم لفترة طويلة، صدام حسين، ووعد باستيراد الديمقراطية إلى بلد شكل تاريخه الشمولية والقمع السياسي والثقافي. وقد برر الادارة الامريكية غزو العراق بحجج متنوعة، منها منع التهديد الارهابي ضد الولايات المتحدة وحلفائها وربط نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، واتهام العراق بامتلاك اسلحة الدمار الشامل، وكذلك نشر القيم الديمقراطية وإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد وإحداث الاصلاح السياسي في المنطقة (Toby, 2009). وفي نفس العام، وردا على الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، أطلقت إدارة بوش ما يعرف ا باسم أجندة الحرية، وهي سياسة طموحة لتحسين الاستقرار طويل الأمد للدول العربية وتقليل جاذبية الفكر المتطرف من خلال دفع عجلة التحول الديمقراطي في المنطقة (Wittes and Yerkes, 2006, p. 1).

وفي ملاحظاته بمناسبة الذكرى العشرين للصندوق الوطني للديمقراطية، صرح الرئيس جورج دبليو بوش أنه "... مضى ستون عاما من إهمال الدول الغربية لانعدام الحرية في الشرق الأوسط ولم تفعل شيئا لتجعلنا آمنين، لأنه على المدى الطويل، لا يمكن شراء الاستقرار على حساب الحرية. طالما أن الشرق الأوسط تبقى مكانا لا تزدهر فيه الحرية، ستبقى مكانا للركود والاستياء والعنف الجاهز للتصدير". ولكي نخلق ديمقراطيات ناجحة في المنطقة، يجب الحد من سلطة الدولة وسلطة الجيش، بحيث تستجيب الحكومات لإرادة الشعب، وليس إرادة النخبة؛ وحماية الحرية بسيادة القانون، بدلا تطبيق القانون بشكل انتقائي لمعاقبة المعارضين السياسيين؛ وإتاحة المجال لمؤسسات مدنية صحية وللأحزاب السياسية والنقابات العمالية والصحف المستقلة والإعلام المرئي والمسموع؛ وضمان الحرية الدينية، أي الحق في خدمة الله وإكرامه دون خوف من الاضطهاد؛ وخصخصة الاقتصاد وتأمين حقوق الملكية؛ وحظر الفساد الرسمي ومعاقبته والاستثمار في الصحة والتعليم لشعوبهم؛ والاعتراف بحقوق المرأة (Bush, 2003).

بالرغم من أن هذه الاستراتيجية الجديدة مثلت تحولا كبيرا في نهج السياسة الخارجية الأمريكية التقليدي تجاه الشرق الأوسط، وأثارت ردود فعل متنوعة تتراوح من الحماس إلى التناقض والعداء الصريح، بعد عدة سنوات فقط، واجهت رد فعل عنيف من النقاد القلقين من أن التحول الديمقراطي العربي قد لا يعمل لصالح الولايات المتحدة. فقد أدت الانتخابات في العديد من الدول العربية في عامي 2005 و 2006، على وجه الخصوص، إلى إعادة التفكير في هذا النهج. في العراق، انتصرت الطائفية حيث هيمنت الحركات الشيعية، المدعومة من قبل ميليشياتها المسلحة والموالية لإيران. في مصر، خسر الحزب الحاكم

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

الضعيف بقيادة الرئيس حسني مبارك عددا كبيرا من المقاعد البرلمانية لصالح المرشحين المتحالفين مع جماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة إسلامية تتعارض وجهات نظرها مع السياسة التعددية والمصالح الأمريكية. وعلى وجه الخصوص، أدى الانتصار الانتخابي لحركة حماس في الأراضي الفلسطينية في 25 يناير 2006، وهي حركة إسلامية مسلحة وضمن قائمة الارهاب بالنسبة لأمريكا ومعظم الدول الاوروبية، إلى قيام العديد من المراقبين الأمريكيين باقتراح أن الترويج للديمقراطية قد يكون مسارا أحمق للولايات المتحدة في منطقة مليئة بالفعل بالتحديات الاستراتيجية (Wittes and Yerkes, 2006).

فضلا عن ذلك، في عراق ما بعد 2003 واجه التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي وبناء الدولة في العراق عوائق كبيرة داخلية وخارجية. فيما يتعلق بالداخل، قد يكون غياب ثقافة سياسية حقيقية العائق الرئيسي لبناء دولة ديمقراطية حقيقية في العراق لأن أساس الديمقراطية هو وجود قيم ثقافية مجتمعية تدعم الديمقراطية ومؤسساتها. تشكل الثقافية السياسية الديمقراطية وليس العكس، أن أن التحول نحو الديمقراطية هي عملية من الاسفل الى الاعلى وليس العكس، وهي عملية تطورية وليست ظاهرة يمكن ايجادها بين عشية وضحايا (Basham, 2004, p. 1). من هذا المنطلق، يفتقر العراق بشكل كبير الى القيم السياسية المسبقة للديمقراطية، حيث الغالبية العظمى من المجتمع العراقي ليس فقط ينتمون إلى عشائر وقبائل ولكن قراراتهم متأثرة ومحكومة بشكل كبير بالبعد العشائري. بالاضافة الى ذلك، المحسوبية والقرابة متفشية بشكل كبير في المؤسسات الحكومية، حيث كثيرا ما يصف العراقيون المحسوبية بأنها ليست مشكلة مدنية بل واجب أخلاقي، كل من في السلطة سيأتي بأقاربه ويمنحهم مناصب مهمة (New York Times, 28 September 2003).

علاوة على ذلك، الثقافة العراقية ثقافة لا يقبل فيها الخاسرون بسهولة نتيجة الانتخابات. لذلك، نظرا لأن التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 هو من أعلى إلى أسفل، فإن احتمالية وجود ديمقراطية حقيقية في العراق ضعيفة حقا. لا يعطينا التاريخ أي مثال ناجح لإرساء الديمقراطية من أعلى إلى أسفل. إن التحول الديمقراطي من أعلى إلى أسفل يمثل إشكالية بالفعل إذا لم يكن لديك ثقافة ديمقراطية (Abdulla, 2010, p. 111). باختصار، يتمتع العراق بجميع الخصائص التي أعاقت التحولات الديمقراطية في أماكن أخرى، مثل عدد كبير من السكان الفقراء منقسمون بشدة على أسس عرقية ودينية. ولا خبرة سابقة مع الديمقراطية. وسجل حافل بالحفاظ على الاستقرار فقط تحت سيطرة حكومة استبدادية قوية. بالاضافة الى أنه لا تتمتع الولايات المتحدة بأي ميزة واضحة في محاولة تطوير نظام سياسي جديد للعراق، حيث ليس لها روابط تاريخية بالبلد وفهم ضئيل للثقافة والمجتمع العراقي. والكثير من العراقيين مستاؤون من الولايات المتحدة كقوة محتلة (Marina, 2003).

أما فيما يتعلق بالاهداف الاستراتيجية والمعيارية للاحتلال الامريكي للعراق، من الصعب التركيز على جانب وهدف واحد لمعرفة حقيقة هدف التدخل الامريكي في العراق. فمن جهة، لأكثر من ثلاثة عقود، كانت السياسة الأمريكية مدفوعة بهدفين رئيسيين ومتعارضين في بعض الأحيان: دعم إسرائيل والسيطرة على أسواق النفط العالمية. كانت إدارة التوترات بين هذين الهدفين أحد أهم التحديات السياسية وأكثرها صعوبة لكل رئيس منذ ليندون جونسون (Hinnebusch, 2007, p. 216).

ومع ذلك، قد لا يكون تدفق النفط العراقي في 2003 هو الأكثر أهمية في واشنطن، بل المعادلة طويلة المدى. ففي المستقبل القريب وفقًا لحسابات وزارة الطاقة الأخيرة، ستحتاج الولايات المتحدة إلى استيراد 17 مليون برميل من النفط يوميًا - 6 ملايين برميل أكثر من اليوم. من المحتمل أن يأتي بعض هذا النفط الإضافي من حقول في أمريكا اللاتينية وافريقيا وروسيا وحوض بحر قزوين، ولكن يجب أن يأتي معظمه من منطقة الخليج العربي، لأن الخليج فقط يمتلك احتياطيات كافية لزيادة الإنتاج بشكل كبير. تمتلك المملكة العربية السعودية، التي تقدر احتياطياتها بـ 262 مليار برميل، أكبر قدرة على تسريع الإنتاج، لكن العراق، بـ 113 مليار برميل، يأتي في المرتبة الثانية. إلى جانب إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة، تمتلك هذه الدول ثلثي احتياطيات النفط المعروفة في العالم (Klare, 2002).

من المستحيل معرفة بالضبط ما الذي يقود حملة إدارة بوش الابن للإطاحة بصدام حسين. لا شك أن هناك العديد من العوامل المتضمنة، بعضها إستراتيجي وبعضها سياسي وبعضها اقتصادي. لكن من الصعب تصديق أن قادة الولايات المتحدة قد يفكرون في مثل هذا العمل المتطرف دون وجود دوافع قوية للغاية. ولطالما شكل السعي وراء النفط الدافع الأكبر للعمل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج الفارسي. لا يمكن تحديد ما إذا كان هذا هو الحال وما إذا كان مثل هذا الإجراء مبررا بالفعل في هذه الحالة إلا إذا كان هناك مناقشة صريحة ومفتوحة للسياسة الأمريكية تجاه العراق (Klare, 2002).

لذلك، إن بيع حرب العراق كعمل من أعمال الترويج للديمقراطية وتاريخ الحرب الباردة المؤسف لأمريكا في دعم الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا يغذي الشكوك في السياسة الخارجية للولايات المتحدة حتى يومنا هذا. فإن التناقضات في أمريكا الداعمة للتغيير الديمقراطي أثناء العمل مع الأنظمة الاستبدادية مثل المملكة العربية السعودية ستشكل نفاقا لا يمكن التغلب عليه. التناقضات في سياسة الولايات المتحدة هي نتيجة ثانوية حتمية لنهج براغماتي، حيث لا يمكن تجنبها تماما (Whitehead, 2004). علاوة على ذلك، من الصعب على الولايات المتحدة الامريكية تجنب كل أشكال التعاون مع الأنظمة غير

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

الديمقراطية. فتهديدات الأمن القومي مثل تغير المناخ، والجريمة العابرة للحدود، والانتشار النووي، والإرهاب من المستحيل حلها من قبل دولة واحدة او مجموعة من الدول الديمقراطية فقط، إنها تتطلب استجابة وجهود عالمية حقيقية (Heywood, 2014, p. 7). لذلك، كي تضمن مصالحها الاستراتيجية في العالم، من المفترض أن تحافظ الولايات المتحدة على التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي مع الدول غير الديمقراطية، وخاصة الصين على المستوى العاملي، حيث يلوح اقتصادها ونفوذها المتنامي في الأفق على مدى القرن المقبل. وأيضا ستحتاج أمريكا إلى دول غير ديمقراطية لتحترم وتساعد في الحفاظ على النظام العالمي للقواعد والمعايير التي بموجبها ترسخت الديمقراطيات في كل منطقة والتي تنادي الدول الديمقراطية بنشرها. ففي الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بدور نشر القيم الديمقراطية في سياستها الخارجية، يجب أن تواصل العمل مع دول مثل فيتنام للدفاع عن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والأردن والسعودية ومصر بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط.

مع ظهور الإخفاقات العديدة للترويج للديمقراطية الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل واضح بحلول عام 2005 - 2006، تم إعادة صياغة وجهات النظر الواقعية تدريجيا ضد مثالية المحافظين الجدد في إدارة بوش. ويمكن ملاحظة العودة الدقيقة إلى خطاب الحكم الرشيد بدلا من الديمقراطية، حيث يمكن تحقيق الاستقرار والمصالح الحيوية مع الدول بالتركيز أكثر على مدى جودة حكمها من كيفية اختيار قادتها. من وجهة نظر إستراتيجية، فإن الفارق الأساسي ليس بين تلك الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية، ولكن بين تلك التي تخضع للحكم الجيد وتلك التي تعاني من خلل وظيفي (Chipman, 2006).

وإن وصول إدارة باراك أوباما في يناير 2009 شكل تغييرا طفيفا فيما يتعلق بسياسة ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك اعترافا بصعوبة نشر الديمقراطية أو فرضها على دول المنطقة. فقد احتوى سياسة أوباما في الشرق الأوسط على خط واقعي، ولكنه وصل أيضا إلى منصبه بمجموعة من المبادئ الليبرالية الدولية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أيديولوجية التيار الرئيسي للحزب الديمقراطي (Dalacoura, 2010, p. 67). فقد صرح في خطابه إلى العالم الإسلامي في القاهرة في يونيو 2009:

أعلم أنه كان هناك جدل حول الترويج للديمقراطية في السنوات الأخيرة، والكثير من هذا الجدل مرتبط بالحرب في العراق. لذا اسمحوا لي أن أكون واضحًا: لا يمكن أو يجب أن يفرض أي نظام حكم على دولة من قبل أي دولة أخرى. لكن هذا لا يقلل من التزامي تجاه الحكومات التي تعكس إرادة الشعب. كل أمة تعطي الأهمية لهذا المبدأ بطريقتها الخاصة، وعلى أساس تقاليد شعبها. لا تدعي أمريكا أنها تعرف ما هو الأفضل للجميع. لكن لدي إيمان راسخ بأن جميع الناس يتوقون إلى أشياء معينة: القدرة على التعبير عما يدور في عقلك ويكون لهم رأي في كيفية حكمك؛ الثقة في سيادة القانون والمساواة في إقامة العدل؛ حكومة شفافة ولا تسرق من الشعب؛ حرية العيش على النحو الذي تختاره. هذه ليست مجرد أفكار أمريكية، إنها حقوق إنسان، ولهذا سندعمها في كل مكان. لا يوجد خط مستقيم لتحقيق هذا الوعد. لكن هذا واضح تماما: الحكومات التي تحمي هذه الحقوق تكون في نهاية المطاف أكثر استقرارا ونجاحا وأمانا (Obama, 2009).

بينما اوباما حاول التوفيق بين سياسة نشر القيم الديمقراطية و الحفاظ على المصالح الحيوية، فإن وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى سدة الحكم في يناير 2017 شكل تغيرا جوهريا في سياسة نشر الديمقراطية والاصلاح السياسي في الشرق الاوسط بشكل عام، والعراق بصورة خاصة. ففي استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أكد ترامب بشكل واضح بأن الولايات المتحدة الامريكية قد تعلمت بأنه لا التطلعات إلى التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط ولا الابتعاد عن المنطقة سيعزلنا عن مشاكل المنطقة. وفيما يتعلق بالتغيير الديمقراطي في المنطقة، يقول ترامب بشكل صريح أنه "يجب أن نكون واقعيين بشأن توقعاتنا للمنطقة دون السماح للتشاؤم بأن يحجب مصالحنا أو رؤيتنا لشرق أوسط حديث". وستظل هذه المنطقة موطنا لأخطر المنظمات الإرهابية في العالم، داعش والقاعدة، واستغلت إيران، الدولة الراعية للإرهاب في العالم، عدم الاستقرار لتوسيع نفوذها من خلال الشركاء والوكلاء. على الرغم من هذه التحديات، هناك فرص ناشئة لتعزيز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. يعمل بعض شركائنا معا لرفض الأيديولوجيات الراديكالية. لذلك، إن تشجيع الاستقرار السياسي والازدهار المستدام من شأنه أن يسهم القضاء على هذه المشاكل التي أصبحت تهديدا للسلم والامن الاقليمي والدولي (Trump, 2017).

لذلك، السؤال المطروح هنا: هل الحرب على العراق عززت الديمقراطية؟ صحيح أطاحت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق بأحد أبشع الديكتاتوريين في المنطقة، وفتحت إمكانية أن يكون للعراق يوما ما نظام سياسي تعددي ديمقراطي. ولكن، مع ذلك، فإن الإنجاز الفعلي للديمقراطية في العراق لا يزال بعيد المنال وغير مؤكد. القوات العسكرية الأمريكية اثبتت أنها قادرة بشكل فعال على التدمير ولكنها غير قادرة على إحداث تحول دمقراطي في بلد ليس لها أي سابقة تاريخية في مجال الديمقراطية. وبعد 2005 تراجعت الولايات المتحدة تدريجيا عن سياسة نشر الديمقراطية في المنطقة والعراق على حساب ضمان مصالحها الحيوية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الانظمة السياسية المستقرة ولو كانت دكتاتورية أو غير ديمقراطية. حتى بات العديد من المراقبين وعوام الناس ينظرون إلى الديمقراطية نفسها على أنها كلمة رمزية للهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة. أدى عدم شعبية الحرب والانتهاكات ضد العراقيين في سجن أبو غريب إلى مزيد من تلطيخ سمعة الولايات المتحدة وحقيقة هدفها في نشر القيم الديمقراطية وحقوق الانسان.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

الخاتمة

حاول هذا البحث تقديم تحليل نقدي للجهود الدولية، وخاصة جهود الولايات المتحدة الأمريكية، في تحويل الدول غير الديمقراطية والانظمة الشمولية الى الدول الديمقراطية وتحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي. وخلص البحث إلى أنه بالرغم من أن التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط بشكل عام أصبح هدف أساسي للسياسة الخارجية الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وخصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ومبدأ توجيهي أساسي في سياستها الخارجية، إلا أن هذا الهدف امتزجت وتناقضت مع أهداف اخرى أساسية للولايات المتحدة كالحرب على الارهاب وتقليص النفوذ الايراني، وهذا لن يتحقق إلى بدعم الانظمة الموجودة الشريكة والحليفة لأمريكا حتى ولو كانت دكتاتورية. من ناحية أخرى، لم تبرهن الولايات المتحدة، على أرض الواقع، أن هدفها الرئيسي الثابت والاستراتيجي هو تغيير الانظمة الدكتاتورية وغير الديمقراطية، بل تراجعت الولايات المتحدة تدريجيا بعد 2005 عن هذا الهدف على حساب تحقيق الاستقرار في المنطقة كضمان حقيقي لتحقيق وإدامة أهدافها الاستراتيجية.

وتبين لنا من خلال هذا البحث أن هذه هي الاشكالية الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنها أكدت مرارا في استراتيجاتها الرسمية ومن خلال الخطابات الرسمية بأنها تسعى الى نشر الديمقراطية وحقوق الانسان كمبدأ توجيهي وهدف أساسي في سياستها الخارجية، ولكن، على أرض الواقع، لها أهداف أخرى استراتيجية كضمان امدادات النفط والطاقة وحماية اسرائيل وتقليص نفوذ الجماعات الارهابية والميليشيات المسلحة، وخاصة الموالية لايران، وتقليص نفوذ إيران في المنطقة. وهذا لن يتحقق إلا عن طريق حلفائها في المنطقة وتوطيد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية معها، والبعض من هذه الدول قد تكون دكتاتورية أو غير ديمقراطية، مثل المملكة العربية السعودية ومصر والامارات والدول الاخرى في المنطقة.

بالاضافة إلى ذلك، أن أمريكا، وبعض الدول الاوروبية، لها تاريخ طويل في دعم الانظمة الاستبدادية وغير الديمقراطية في المنطقة لضمان مصالحها الحيوية وضمان سياسات صديقة للغرب. لذلك، في تعاملها مع دول الشرق الاوسط، دائما هذه الدول تحاول التوازن بين مصالحها الاستراتيجية والقيم الديمقراطية التي أصبحت الأساس لتطور هذه الدول. لذلك، تجد في احيان كثيرة الازدواجية من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية في التعامل مع الدول غير الديمقراطية. وهذا بالتالي يقلل من مصداقية الاهداف الرسمية المعلنة لهذه الدول في نشر الديمقراطية وحقوق الانسان وتحويل الدول غير الديمقراطية الى دول ديمقراطية لتحقيق الاستقرار والسلام.

لذلك، على الرغم من أن رغبة الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، في نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة قد تكون صادقة، إلا أن هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة لديها قائمة طويلة من الأولويات الأخرى في المنطقة: الوصول إلى النفط، والتعاون والمساعدة في مكافحة الإرهاب، وتعزيز السلام بين إسرائيل وجيرانها، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، و منع المتطرفين الإسلاميين من الاستيلاء على السلطة. يتنافس الحماس الأمريكي الجديد للديمقراطية على مكان في هذا المزيج. لا يزال محاربة المسلحين الإسلاميين والحفاظ على النفط يجبران الولايات المتحدة على التعاون مع الأنظمة السلطوية. قد تتخذ الولايات المتحدة موقفا صارما ضد إيران وسوريا بينما فشلت في الضغط بشدة على المملكة العربية السعودية أو مصر أو الامارات أو الطغاة الودودين الآخرين.

أخيرا، بالرغم من أن حرب العراق في 2003 قد فتح إمكانية التحول الديمقراطي في العراق، ولكن بعد قرابة عقدين من الزمن لا زال الانجاز الفعلي للديمقراطية والتغيير بعيد المنال وغير مؤكد. القوات العسكرية الامريكية قادرة على التدمير ولكنها عاجزة عن القيام بإحداث تحول ديمقراطي في بلد ليس لها أي سابقة تاريخية في مجال الديمقراطية. لذلك، وبعد صعود الاسلاميين والراديكاليين في الانتخابات التي جرت في العراق بعد 2005، وبعض الدول العربية، تراجعت الولايات المتحدة تدريجيا عن سياسة نشر الديمقراطية في المنطقة والعراق على حساب ضمان مصالحها الحيوية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الانظمة السياسية المستقرة ولو كانت دكتاتورية أو غير ديمقراطية.

قائمة المصادر

Abdulla, N. (2010) Iraq's democratic dilemmas: from entrenched dictatorship to fragile democracy, *Information, Society and Justice*, 3(*2*), 107-115.

Ahmad, A.A. (2016) The political situation and the role of the West in the Arab uprisings. *International Journal of Social Science and Humanities*, 4(*2*), 472-478.

Ahmed, R. A. (2010) A critical analysis of the role of oil in hindering transition towards democracy in the Middle East. *Information, Society & Justice*. 3 (*2*), 95-105.

Basham, P. (2004) Can Iraq Be Democratic?, Policy Analysis. No: 505, 1-28.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

Biden, J. (2011) Mubarak is Not a Dictator but People Have the Right to Protest, an exclusive interview with Jim Lehrer, PBS: NEWSHOUR, 27 January, https://www.youtube.com/watch?v=d3twWTFF0hQ.

Bush, G.W. (2003) Remarks by President George W. Bush on the 20th anniversary of the National Endowment for Democracy, 6 November, https://www.uscirf.gov/topics/anti-semitism/president-bush-discusses-freedom-iraq-and-middle-east.

Carr, E. H. (1939) *The Twenty Years Crises: An Introduction to the Study of International Relations*. London: Palgrave Macmillan.

Chipman, J. (2006) Democracy alone will not bring an end to tyranny, *Financial Times*, 29 September, https://www.ft.com/content/ea6828c4-4f16-11db-b600-0000779e2340.

Diamond, L. (1992) Promoting Democracy. *Foreign Policy*, No. 87, 25-46.

Doyle, M. W. (1986) Liberalism and World Politics. *The American Political Science Review*, 80(*4*), 1151-1169.

Doyle, M. W. (1996) Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, in Brown M. E., Lynn-Jones S. M. and Miller S. E. (eds) *Debating the Democratic Peace* Cambridge: MIT Press, pp. 3–57.

Fukuyama, F. (1992). *The end of history and the last man*. New York: Free Press.

Galston, W. A. (2018) The rise of European populism and the collapse of the center-left, *Brookings*. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/03/08/the-rise-of-european-populism-and-the-collapse-of-the-center-left/.

Grigsby, E. (2009). *Analyzing politics an introduction to political science* (Fourth ed). Belmont: Cengage Learning

Hashemi, N. (2012) The Arab Spring, U.S. Foreign Policy, and the Question of Democracy in the Middle East, *Denver Journal of International Law and Policy*, no. 41, 31-76.

Heywood, A. (2014) Global Politics. 2nd edition. London: Palgrave.

Hinnebusch, R. (2007) The US Invasion of Iraq: Explanations and Implications. *Critique: Critical Middle Eastern Studies*, 16(3), 209-228, DOI: 10.1080/10669920701616443

Huntington, S.P. (1991) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press.

Inglehart, R. F. and Norris, P. (2016) *Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash*. Faculty Research Working Paper Series. Harvard Kennedy School.

Jahn, B. (2013) *Liberal Internationalism: Theory, History, Practice*, London: Palgrave Macmillan.

Kant, I. (1957) *Perpetual Peace*, Beck L. W. (ed.). London: Macmillan.

Kaplan, R.D. (1997) Was Democracy Just a Moment?, *Atlantic Monthly*, 55-80.

Katerina Dalacoura, K. (2010) US Foreign Policy and Democracy Promotion in the Middle East: Theoretical Perspectives and Policy Recommendations, *Ortadoğu Etütleri*, 2(*3*), 57-76.

Klare, M. T. (2002) Washington's oilpolitik. Salon, 18 July, https://www.salon.com/2002/07/18/iraqoil/.

Kozak, M. (2005) Challenges to democratization in the Middle East and Central Asia, U.S. Department of State. https://2001-2009.state.gov/g/drl/rls/spbr/45659.htm.

Larry Diamond, Promoting Democracy in the 1990s: Actors and Instruments, Issues and Imperatives, A Report to the Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Carnegie Corporation of New York, December 1995, p. 10.

Lober, E. B. (2017) Economic coercion, with a Chinese twist, Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2017/02/28/economic-coercion-china-united-states-sanctions-asia/.

Lynn-Jones, S. M. (1998) Why the United States Should Spread Democracy, Discussion Paper, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvad Kennedy School.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245

Magsamen, K., Bergmann, M., Fuchs, M. and Sutton, T. (2018) Security a Democratic World: The Case for a Democratic Values-Based U.S. Foreign Policy. Center for American Progress.

Marina, O. (2003) One country, two plans, *Carnegie Endowment for International Peace*, 1 July, https://carnegieendowment.org/2003/07/01/iraq-one-country-two-plans-pub-1379.

New York Times (2003) Iraqi Family Ties Complicate American Efforts for Change, 28 September, https://studylib.net/doc/7275402/iraqi-family-ties-complicate-american-efforts-for-change.

New York Times (2013) Kerry Says Egypt's Military was "Restoring Democracy" in Ousting Morsi., 1 August, https://www.nytimes.com/2013/08/02/world/middleeast/egypt-warns-morsi-supporters-to-end-protests.html.

Obama, B. (2009) Obama's Speech in Cairo, The New York Times, June 4, https://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html.

Obama, B. (2014) Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony, 28 May. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony.

Ottaway, M. and Carothers, T. (2004) Middle East Democracy. *Foreign Policy*. 145, 22-24 and 26-28.

Rand, D.H. (2013) *Roots of the Arab Spring Contested Authority and Political Change in the Middle East*. University of Pennsylvania Press.

Ray, J.L. (1995) *Democracy and International Conflict*. Columbia: University of South Carolina Press.

Russett, B. (1996) Why Democratic Peace? in M. E. Brown et al. (eds) *Debating the Democratic Peace*. Cambridge: MIT Press, pp. 58–81.

Russett, B. (2010) Liberalism, in Dunne, T., Kurki, M. and Smith, S. *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 2nd edition. Oxford: Oxford University Press, pp. 95-115.

Tar, U.A. (2010) The challenges of democracy and democratization in Africa and Middle East. *Information, Society and Justice*. 3(*2*), 81-94.

Thakur, R. (2016) International Affairs and Western double standards, *Asia & the Pacific Policy Studies*, 3(*3*), 370-377. doi: 10.1002/app5.140

The Guardian (2011) The 'Arab spring' and the West: seven lessons from history, 19 December, https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/dec/19/arab-spring-seven-lessons-from-history.

Toby, D. (2009) Coming face to face with bloody reality: liberal common sense and the ideological failure of the Bush doctrine in Iraq. *International Politics*, 46 (*2-3*), 253-275. ISSN 1384-5748

Trump, D. (2017) National Security Strategy of the United States of America, December.

U.S. Department of State (2001) Democracy, https://2001-2009.state.gov/g/drl/democ/index.htm.

Whitehead, L. (2004) Democratization with the benefit of hindsight: The changing international components, in Newman, E. and Rich, R. (eds.) *The UN role in promoting democracy: Between ideals and reality*, New York: United Nations University Press, pp. 135-165.

Wittes, T. and Yerkes, S. (2006) What Price Freedom? Assessing the Bush Administration's Freedom Agenda, Saban Centre for Middle East Policy, *Analysis Paper*, 10 September.

Wohlforth, W. C. (2016) Realism and Foreign Policy. In Smith, S., Hadfield, A. and Dunne, T. (eds) *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases*, 3rd edition. Oxford: Oxford University Press, pp. 35-53.

Zakaria, F. (1997) The Rise of Illiberal Democracy, *Foreign Affairs*, 76(*6*), 22-43.

doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp232-245